الأولية وباستهلاك السلع الوسيطة. ويعتبر الهدف الرئيس لهذه الصناعة هو توفير تكلفة اليد العاملة، نظراً الى رخصها في المناطق المحتلة مقارنة باسرائيل. وكنتيجة لذلك، تم الحاق الصناعة المحلية بالسوق الاسرائيلي الذي يوفر المادة الأولية، والذي يسمح بتواجد الصناعات التكميلية فقط في الضفة والقطاع.

٣ ـ نتيجة لضرب، وتحجيم، القطاعات المنتجة في الضفة والقطاع، فقد تزايدت نسبة العمال العرب الذين يعملون في الخارج، سواء في البلدان العربية او في اسرائيل. ويشكل العاملون في البلدان العربية مصدراً هاماً للدخل في الضفة والقطاع، يستخدم، أساساً، في تمويل الاستهلاك المتزايد للبضائع الاسرائيلية دون ان يكون له دور فعلي في تطوير القاعدة الانتاجية في الاقتصاد المحلي في الضفة والقطاع. كما أدت القيود التي يفرضها الاحتلال الى تحديد أوجه انفاق الأموال الآتية من المنظمات الدولية والمنظمات التطوعية الغربية، بحيث تتجه الى القطاعات غير المنتجة. ومن جهة أخرى، فان واقع المعاناة الشديدة لابناء الضفة والقطاع قد لعب دوراً في تحديد قنوات انفاق أموال دعم صمود المناطق المحتلة، والتي تديرها اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة؛ اذ تركز القسم الاكبر من الانفاق على تخفيف المعاناة وتوفير الحاجات الاساسية للفلسطينيين في الضفة والقطاع. وعلى صعيد العمل في اسرائيل، فقد تزايدت أعداد العاملين من الضفة والقطاع، وخاصة في المهن التي لا تتطلب مهارة خاصة وأجورها منخفضة. وتبعاً لهذا، فقد شكل العاملون في اسرائيل جيشاً احتياطياً جاهزاً وسريع الحركة لتلبية الاحتياج الاسرائيلي من اليد العاملة الرخيصة. ويمثل العمل في اسرائيل نموذجاً للارتباط المتبادل بين المناطق المحتلة واسرائيل، تملك اسرائيل اليد الطولى فيه، باعتبارها رب العمل.

٤ ـ كان من نتيجة ضرب، وتحجيم، القطاعات المحلية المنتجة، والمترافقة مع صعوبة الاستيراد من الخارج بسبب السياسة الاسرائيلية، ان أصبح السوق الاسرائيلي هو السوق الرئيس الذي يلبي الحاجات المتزايدة للاستهلاك المحلي في الضفة والقطاع. وقد وفّر الدخل المتأتي من العمل في اسرائيل والبلدان العربية الاخرى مصدراً لتمويل هذه الحاجات المتزايدة من الاستهلاك. وتبعاً لذلك، فقد أصبحت المناطق المحتلة ثاني أكبر سوق لتصريف المنتوجات الاسرائيلية التي تمثل ٩٠ بالمئة من اجمالي واردات الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وبذلك تحولت المناطق المحتلة الى سوق لتصريف البضائع الاسرائيلية.

٥ ـ أدت التحولات السابقة الى ربط الدورة النقدية للمناطق المحتلة بالسوق الاسرائيلي، حيث يأتي ثلث دخل المناطق المحتلة كنتيجة للعمل في اسرائيل؛ كما يصب في اسرائيل ٣٧ بالمئة من التحويلات الخارجية، اضافة الى الدخل المتولد من العمل في اسرائيل. وبذلك، فان الدورة النقدية للضفة والقطاع تبدأ وتنتهي في اسرائيل.

لقد قطعت السياسة الاسرائيلية، حتى الآن، شوطاً كبيراً في الحاق الاقتصاد المحلي للضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي، دون ان تكون هناك جهود كافية لمواجهة ذلك. وتعتبر الضربات الموجهة الى القطاعات المنتجة في المناطق المحتلة بمثابة حجر الزاوية في تحقيق السياسة الاسرائيلية. وهي بذلك تحدد لنا نقطة البداية في مواجهة سياسة الالحاق الاسرائيلية. ومن الطبيعي ان مواجهة سياسة الالحاق التي تمّت خلال ما يزيد على العشرين سنة، تتطلب جهداً، ومثابرة، ووقتاً ليس بالقصير، ينبغي التعجيل في بدئه.